ظاهرة الشذوذ المخالفة للقياس في الصيغ الميميّة (دراسة صرفية)

محمد حسين أحمد فقيه[1]، مجدي حسين احمد شحادات [2]

ملخص

يتناول البحث بالدراسة مجموعة من الصيغ الميميّة، خالفت القياس المطرد في اشتقاقها؛ إذعدّ علماء اللغة تلك الصيغ من باب الشذوذ وفق الاستعمال المشهور في لغة العرب، ويكتسب البحث أهميته من كشفه عن المسوغات الحقيقية في توجيه الفكر اللغوي عند علماء العربية إلى استيعاب الصيغ المخالفة للقياس تحت مفهوم الشذوذ. وقد جمع البحث شواهد مختلفة لهذه الظاهرة وعمد إلى توضيحها وتحليلها من منظورين: أولهما المنظور الصرفي القديم، وثانيهما المنظور الصرفي الحديث. وخلص البحث إلى بيان أهم التخريجات اللغوية والمنطقية في تعليل خروج تلك الشواهد عن القياس المطرد بالشرح والتفسير العلميين.

الكلمات الدالة: الصيغ الميمية، الشذوذ، القياس الصرفي.

المقدمة

لقد أدرج العرب شواهد كثيرة في لغتهم تحت فكرة "الشّذوذ" بشكل عام سواء أكان صرفيا أم نحويا، وهذه الظاهرة يطلقونها في وصفهم على كل ما خالف القياس المطرد في لغتهم، وهي كثيرة الانتشار في كتب النحاة ومتون اللغويين. تلك الظاهرة التي يُعدّ البحث فيها مطلبا صعبا وعسيرا جدا، يدعو تذليله إلى جهد شاق وصبر عظيم لا بدّ من احتماله؛ للمّ ما تشعّث من أقوال العلماء فيها وتصحيحها، وتبيين حدودها على نحو أدق وأعمق مما هي عليه (الأثري، 1349هـ).

والشذوذ كما يظهر في موروثنا اللغوي هو مصطلح مقابل للاطراد يعد من لوازم التقعيد؛ إذ قال العرب قديما لكل قاعدة شواذ، وبذلك أخذ هذا المصطلح حضوره ليصبح الحكم الأسهل على كل ما خالف الاطراد عند أهل التقعيد اللغوي. فالشاذ في حكمهم قد يصل في حضوره إلى نسبة المطرد ومع ذلك فهو خروج عن القياس بحكمهم، وإذا نظرنا في المعاجم وجدنا الشذوذ لغة :"مصدر الفعل شذّ، ويُعنى الانفراد والتفريق"(الفراهيدي،2003) ويُقال " أشذذت يا رجل إذا جاء بقول شاذ "(الأزهري، د . ت) و "شذّ عنه يشذّ، ويشذّ شذوذا : انفرد عن الجمهور و ندر، فهو شاذّ وأشذّ غيره"(ابن منظور، 2002)، و عليه فالشذوذ بمعناه اللغوي يدور في فلك الانفراد والمخالفة بما يحقق الندرة والخروج عن المألوف .

وأما في الاصطلاح؛ فدلالة الشذوذ لا تبتعد كثيرا عن الدلالة اللغوية، لكن المفهوم الدقيق له يتحدد وفق العلم الذي يصفه، ففي القراءات يُعرّف الشذوذ بأنه مخالفة لأحد شروط القراءة الصحيحة الثلاثة، وفي الدراسات اللغوية _مجال هذا البحث _ فمفهوم الشذوذ في باكورة النشاط اللغوي عند علماء العرب لم يكن مستقرا، فتارة يصف سيبويه فكرة الشذوذ بغير مطرد أو بليس مطرد، وتارة أخرى الفعل شاذ لا يقاس عليه (سيبويه،1988) مع الأخذ بالحسبان أن المفهوم حاضر كل الحضور في ذهن هذا العالم الجليل ومن لفّ لفه، غير أن تصور المصطلح وحدوده لم يصلا إلى مرحلة الاستقرار والثبات وهو حال غيره من المصطلحات اللغوية التي نشأت في تلك الفترة من عمر البحث اللغوي، وعلى هذا فقد سار علماء اللغة من بعد سيبويه في وضع حدود المصطلح. فابن السراج يقسم الشذوذ إلى ثلاثة أضرب هي: شاذ في الاستعمال مطرد في القياس، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال (ابن السراج،1999)، في حين قال الفارسي : "فما كان غير مطرد فحكمه أن يُحفظ ولا يقاس عليه، وما كان مستمرا قيس عليه "(الفارسي،1981) .

و لكن ما يمكن أن يُعد حلقة مهمة في إسهامات الأوئل حول مقبولية الشاذ في كلام العرب قولة المازني: " ما قيس على كلام

---

1 جامعة العين – كلية التربية و العلوم الإنسانية و الاجتماعية – مدير برنامج إعداد معلم اللغة العربية و التربية الإسلامية؛ 2 أستاذ مشارك، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية اربد الجامعية، قسم اللغة العربية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2018/1/8، وتاريخ قبوله 2019/10/19.

 ©2021 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

العرب، فهو من كلام العرب"(ابن جني،1999) أي أن الاستعمال المستحدث للألفاظ التي كانت تُعد شاذة في مرحلة التقيعد يمكن أن يصبح أصلا يُقاس عليه في مجالات الاستعمال بين أبناء اللغة في الميميات و غيرها مثلا، و له مقبولية في القياس اللغوي و يُأصل عليه . و هذا تصور منطقي من المازني و من سار بعده على هذا النهج في استيعاب الواقع اللغوي و مرونة أفكارهم في تطوير الفكر اللغوي. فاستقراء العلماء في وضع القواعد اللغوية شابه جدل كبير يمكن أن تكون هذه الأسهامة إضافة مثرية في الفكر اللغوي العربي.

لم تخرج إسهامات اللغويين خلال فترة التقعيد عن المضامين السابقة و بقيت تتراوح بين تحديد المطرد والشاذ في القياس و الاستعمال. و مما يُحمل على هذا الباب من الصيغ الميميّة في هذا البحث، ما جاء خارجا على مقتضى الظاهر الصرفي وذلك في الصيغ الآتية:

1. **الصيغة الدالة على الحدث في ذاته.**
2. **الصيغة الدالة على "فاعِل" من أبنية الفعل المزيد.**
3. **الصيغة الدالة على "مفعول". من أبنية الفعل المجرد والمزيد.**
4. **الصيغة الدالة على الزمان أو المكان.**
5. **الصيغة الدالة على الآلة.**

1. الصيغة الدالة على الحدث في ذاته

وقع الشّذوذ في صيغتي (مَفْعَل، ومَفْعِل) لمخالفتهما القاعدة المطردة في صياغة المصدر الميميّ، إذ سمعت ألفاظ في اللغة العربية على وزن (مَفْعِل) مكسورة العين على نحو: مَرْجِع، ومَعْذِرَة، ومَعْرِفَة، وكان حقّها الفتح وفق القياس المطرد في هذا الباب الصرفي، فالصورة القياسية لها أن تكون على نحو: مَرْجَع، ومَعْذَرَة، ومَعْرَفَة. ومسوّغ هذا الشّذوذ قائم على مبدأ أمن اللّبس بين المصدر واسم المكان الذي يشتق على صيغة (مَفْعَل) إذا كان صحيح العين. ففي حال ذُكرت المفردة مجردة من السّياق يُعمد حينها إلى التفريق بين البابين الصرفيين بمخالفة حركة العين الكسرة بالفتحة(السيوطي،1998).

و يرى تمام حسان أن إقرار الفكر اللغوي لمثل لهذه الاشتقاقات بعلة أمن اللبس هو من باب اطراد العدول عن الأصل، إمّا عدول عن قاعدة أو عدول عن أصل وضع . و في كلتا الحالتين يصبح الفرع المطرد صالحا لأن يكون مقيسا عليه بسبب اطراده، فيحمل عليه غيره بعلة كما حمل على الأصل (حسان،2000) .

ولم تسلم صيغة (مَفْعِل) من وقوع الشّذوذ فيها كسابقتها، فوردت ألفاظ في اللغة العربية من مثل: معيب، ومعيش، ومحيص، ومكيل، ومميل، وكان حقها أن تأتي على صيغة (مَفْعَل) فيقال فيها: معاب، ومعاش، ومحاص، ومكال، وممال، أنها من قبيل الثلاثي المعتل الأجوف، الذي تقضي القاعدة بمجيئه على صيغة (مَفْعَل)، لكنها جاءت على صيغة (مَفْعِل).

وقد أجاز ابن السكيت(244هـ) صحة استعمال الوجهين من مثل المفردات السابقة. فقال: "ويذهب بالكسر إلى الأسماء، وبالفتح إلى المصدر، ولو فتحتهما جميعا أو كسرتهما في المصدر والاسم لجاز، تقول العرب: المعاش والمعيش والمعاب والمعيب والمسار والمسير"(ابن السكيت،1949م).

وقام جمال الدين(930هـ) المعروف بِـ(بَحْرَق) صاحب كتاب "فتح الأقفال" بحصر المصادر الميمية المسموعة بالكسر في خمسة عشر مصدرًا قال فيها: "وأما المصدر الميمى فمنه ما ورد بوجهين، نحو: معاب ومعيب، ومعاش ومعيش، ومحاص ومحيص، ومكال ومكيل، وممال ومميل. فهذه خمسة، ومنه ما ورد مكسورًا فقط، نحو: مجيء، ومشيب، ومغيب، ومبيت، ومزيد، ومسير، ومصير، ومحيض، ومبيع، ومقيل من القيلولة. فهذه عشرة. وأما سائر مواده فمقتضى الصحاح أنه لم يسمع فيها شيء، وأنه لم يرد منه شيء بالفتح فقط"(محمد بن عمر،1993م).

ويتضح مما تقدّم أن مسوّغ الشّذوذ فى صيغتى المصدر الميميّ يتمثل فى مبدأين هما:

1. مبدأ أمن اللبس.
2. مبدأ إجازة استعمال كلتا الصيغتين قياسًا وسماعًا.

2. الصيغة الدالة على "فاعِل" من أبنية الفعل المزيد

عُدَّ شاذا ما جاء على صيغة "فاعِل" الثلاثية من بناء غير الثلاثي المزيد بـ"الهمزة" (أفعل)، إذ إن القياس يقضي بأن ما كان

على وزن (أفعل) فصيغة "فاعِل" منه (مُفْعِل)، لكنه سمع على صيغة (فاعِل) المشتقة من الثلاثي، ومن تلك المفردات ما أورده ابن قتيبة(276هـ) في "باب شواذ التصريف" قال: كل "أَفْعَلَ" فالاسم منه "مُفْعِل" – بكسر العين – نحو: " أَقْبَلَ فهو مَقْبِل" و "أَدْبَرَ فهوَ مُدْبِر". وجاء الاسم منه أيضاً على " فاعِلٍ " في حروف، قالوا: "أَيْفَعَ الغُلام فهو يافِع"، و"أَوْرَسَ الشَّجَرُ فهوَ وارِسٍ" إذا أورق، و" أَبْقَلَ المَوْضِعُ فهوَ باقِلٌ". ومما جاء الاسم منه على "فاعِلٍ" و"مُفْعِل": " أَمْحَلَ البَلَد فهوَ ماحِل ومُمْحِل" و"أَعْشَبَ البَلَد فهُوَ عَاشِب ومُعْشِب"(ابن قتيبة،1988م).

وقد تتبعت الدراسة الكلمات التي جاءت مسموعة من هذه الصيغة في مصنفات اللغة ومعاجمها وبعض التفاسير المشهورة –في حدود ما أتيح للباحث الاطلاع عليه– فأثبتت تسع عشرة كلمة وردت على غير القياس، صنفت على أساس الصحة والاعتلال في جدولين.

الكلمات ذات الجذر الثلاثي الصحيح:				
	الجذر الثلاثي الصحيح	وزن أَفْعَلَ	المسموع المستعمل	المقيس غير المستعمل المستعمل
1.	بَطُل	أبْطَل	باطِل	مُبْطِل
2.	بَقَل	أبقل	باقِل	مُبقِل
3.	تَمَر	أتْمَر	تامِر	مُتْمِر
4.	حَنَطَ	أحْنَط	حانِط	مُحْنِط
5.	عَشَب	أعْشَب	عاشِب	مُعْشِب
6.	قَرَب	أقْرَب	قارب	مُقْرِب
7.	لَبِن	ألْبَن	لابِن	مُلْبِن
8.	مَحِل	أمْحَل	ماحِل	مُمْحِل
9.	مَلُح	أمْلَح	مالِح	مُمْلِح
10.	نَصِب	أنْصَب	ناصِب	مُنْصِب

والكلمات ذات الجذر الثلاثي المعتل:			
الجذر الثلاثي المعتل	وزن أفعل	المسموع المستعمل	المقيس غير المستعمل
1. وَرَسَ (مثال)	أوْرَس	وارس	مُوْرِس
2. وَرِقَ (مثال)	أوْرَق	وارق	مُوْرِق
3. يَفَعَ (مثال)	أيْفَع	يافِع	مُوْفِع
4. يَنَعَ (مثال)	أيْنَع	يانع	مُوْنِع
5. غضَى (ناقص)	أغْضَى	الغاضي/غاضِ	المغضي/مُغْضِ

ولعل مسوّغ خروج تلك المفردات وأمثالها عن مقتضى القاعدة القياسية المطردة كما يراه الفيومى(770هـ) أحد أمرين (الفيومي،1922م):

1–إمّا اعتبارا بالأصل. أي عدم الزيادة، نحو أورس الشجر، إذا اخضرّ ورقه فهو وارِس، وجاء مورِس قليلا. وأمحل البلد، فهو ماحل. وأملح الماء، فهو مالح. وأغضى الليل، فهو غاضٍ.

2– إما لمجيء لغة أخرى في فعله و هي فَعَلَ، وإن كانت قليلة الاستعمال، فيكون استعمال اسم الفاعل معها من باب تداخل اللغتين، نحو أيفع الغلام فهو يافع، فإنه من يفع، و أعشب المكان فهو عاشب، فإنه من عشب.

وأضاف ابن هشام الأنصاري(799هـ) مسوّغا آخرا لتخريج هذا الشذوذ فقال بظاهرة الاستغناء؛ لأنه يرى أن هذا المسموع مما استغني فيه باسم الفاعل الثلاثي عن اسم فاعل غيره (ابن مالك،1997). وأشار الفيومى إلى أن ذلك ليس باسم فاعل للفعل المذكور معه، بل هو نسبة إضافية بمعنى ذو الشيء فقولهم: أمحل البلد فهو ماحل أي ذو مَحْل، وأعشب فهو عاشب أي ذو عشب، كما يقال رجل لابن و تامر؛ أي ذو لبن و ذو تمر(الفيومي،1922م). وقد سبق ابن خالويه إلى هذا الرأي بقوله: "إن هناك خصوصية في الدلالة أرادها العربي، في أن (يافعًا) يفيد نسبة، أي (ذو يَفْع). فخصص بناء (فاعِل) للدلالة على هذا المعنى" (ابن خالويه، 1979م).

والراجح من تلك المسوّغات، القول بظاهرة الاستغناء، وهي ظاهرة لغوية تسري في جميع أنظمة اللغة (النحوي، والصرفي، والصوتي، والدلالي)، و يُسْتَنَدُ إليها في تخريج كثير من القضايا اللغوية التي كانت تمثل مشكلا لدى علماء اللغة أثناء دراستهم لها.فالاستغناء في اللغة يعني

الاكتفاء (الزمخشري،1998)، و غَنِيَ غِنًى و استغنى و اغتنى و تغانى و تغنّى فهو غني (ابن منظور،1999)، و تغنّى الرجل أي استغنى، و أغناه الله، و تغانوا أي استغنى بعضهم عن بعض (الجوهري،1990) واصطلاحا يقول سيبويه: "اعلم أنَّهم يستغنون بالشَّيء عن الشَّيء الذي أصله في كلامهم أنْ يستعملَ حتى يصيرَ ساقطاً" (سيبويه،1982). و هذا ما أخذ به المبرّد، فقال: "إنَّ من كلامهم الاستغناء عن الشَّيء بالشَّيء حتى يكون المستغنىعنه مُسقَطاً"(المبرد،1963م) و وافقهما في ذلك ابن جنّي (ابن جني،2001م)، والسّيوطي(السيوطي،1985م)، فافرد السيوطي له بابا سماه الاستغناء و قال هو باب واسع و كثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ .

فالاستغناء الذي جرى على صيغة (مُفْعِل) المشتقة من المزيد بـ "الهمزة" (أفعل)، هو مجرد عدول عن صيغة إلى صيغة، و قد " يكون المعدول عنه هو القياس الذي تفرضه القواعد، لكنّه غير مستعمل، فيُعرض العربي في استعماله إلى ما أَلِفَ استعماله" (الطويل،1402ه). ولا يفضى بالضرورة ذلك الاستغناء فى صيغة (مُفْعِل) إلى فناء اللفظ المستغنى عنه من الاستعمال اللغوي، فقد وردت شواهد شعرية تؤكد استعمال اللفظ المستغنى عنه . جاء في شعر إبراهيم ابن هَرْمَة(176ه) [الكامل]:(ابن هرمة، د.ت)

فَكأنَّما خُضِبَتْ بحَمْضٍ مُورِس *** آباطُها من ذِي قُرونٍ أيايَلِ

فالشاهد في البيت توظيف كلمة (مورس) التي جاءت على صيغة (مُفْعِل) القياسية غير المستعملة، وهي من الكلمات المنصوص على شذوذها (الرفايعة،2006م).

وبناء على معطيات علم الصّرف الصّوتي الحديث [المورفونولوجيا](باي،1987م)' يمكن تعليل الشذوذ الذي وقع في باب اسم الفاعل كما يلي:

بعد الاطلاع والنظر في السياقات الكلامية التي جاءت فيها الكلمات الشاذة من هذا الباب. وتصنيف تلك الكلمات على أساس الصحة والاعتلال استطاعت الدراسة أن تسجّل الملحوظات الآتية:

الملحوظة الأولى: إن ما كان بناؤه من الكلمات ذات الجذر الثلاثي الصحيح والمعتل(الناقص) فقد عمدت العرب فيه إلى استعمال كلتا الصيغتين؛ المسموعة (فاعِل) والمقيسة (مُفْعِل)، تشذيذ العلماء للصيغة المقيسة . وقد ورد من كلام العرب ما يؤيد هذا المذهب. فابنُ بَرّيّ يقول: وقد جاء في الكلام "مُبقِلّ". واستشهد بقول الشاعر رؤبة بن العجاج [الرجز]:(الزبيدي، 2007م).

يَلْمَحْنَ مِنْ كُلِّ غَمِيسٍ مُبْقِلِ *** جَلَّى بَصِيرَ العَيْنِ لَمْ يُكَلَّلِ

وقال دُؤاد بن أبي دُؤاد، حينَ سأله أبوه: ما الذي أعاشَك؟ فأجابه [الرجز]:(الزبيدي، 2007م).

أعاشَنِي بعدَكَ وادٍ مُبْقِلُ *** آكُلُ مِن حَوْذانِهِ وأَنْسِلُ

ويقول ابنُ جنى: مَكانٌ مُبقِلٌ، القِياس، و باقِلٌ أكثرُ فى السَّماع، و الأوّلُ مسموعٌ أيضاً (ابن جنى،2006م).

واستخدمت العرب صيغتي "فاعِلٍ" و"مُفْعِل" من الفعل "أحنط". قال شَمِر: يقال أَحنَطَ الرِّمْثُ فهو حانِط ومُحنِط: إذا ابيضّ وأَدْرَك. وأنشد[الطويل]:

تَبَدَّلْنَ بعد الرَّقْصِ في حَانِطِ الغَضَى *** أَبَاناً وغُلاَّناً به يَنْبُتُ السِّدْرُ

ومما جاء الاسم منه على "فاعِلٍ" و"مُفْعِل": "أَمْحَلَ البَلَد فهوَ ماحِل ومُمْحِل"، قول حسّان بن ثابت [الطويل] (ابن قتيبة،1988):

فَإِنَّ الَذي قَد قيلَ لَيسَ بِلائِطٍ *** وَلَكِنَّهُ قَولُ امرِئٍ بِيَ ماحِلِ

جاء من "أمحل" "ممحل" قول حسّان [الكامل]:

إمَّا تَرَيْ رأسي تَغَيَّرَ لونُه *** شَمَطاً فأصبَحَ كالثغامِ المُمْحِلِ

وورد في المفضليات قول الشاعر عبد قيس بن خلف [الكامل](الضبي،1926م) :

وَإذا لَقيتَ الباهِشينَ إلى النَدى *** غُبراً أَكُفُّهُم بِقاعٍ مُمحِلِ

الملحوظة الثانية: إن ما كان بناؤه من الكلمات ذات الجذر الثلاثي المعتل المثال "اليائي"، من مثل: (موفع، ومونع)، فقد عمدت العرب فيه إلى استعمال كلتا الصيغتين؛ المسموعة والمقيسة. وتم التخلص من المزدوج المتشكل فيهما عن طريق المخالفة بين عنصري المزدوج (uy)، وذلك بحذف شبه الحركة الياء(y)، والتعويض عنها بمد الحركة(u)، أي الضمة، على نحو من الآتي:

1. ʾifaɓ ⟹ yayfɓu ⟹ muyfiɓ بالمخالفة ⟹ mūfiɓ

أيفع ــ ييفع ــ مُيفع بالمخالفة تصبح: مُوفِع

2. ʾinaɓ ⟹ yaynaɓn ⟹ muyniɓ بالمخالفة ⟹ mūniɓ

أينع ــ ييْنع ــ مُينع بالمخالفة تصبح: مُونِع

الملحوظة الثالثة: إن ما كان بناؤه من الكلمات ذات الجذر الثلاثي المعتل المثال (الواوي)، عمدت العرب فيه إلى استعمال الصيغة المسموعة فقط. و تمّ الاستغناء عن الصيغة المقيسة؛ لعلة صوتية، وهي وجود مزدوج حركي هابط (uw) في كلمتي (مورق، ومورس)، إذ يبدأ اللسان بنطق الحركة في هذا النوع من التتابعات الحركية من موضع الحركة ثم ينتقل إلى موضع نصف الحركة. فالحركة هي الضمة (u) ونصف الحركة هي الواو (w) (ابتسام،2007م).

ولعل وجود هذا المزدوج الحركي كان سبباً في إحداث التغيرات الصوتية في صيغة اسم الفاعل غير الثلاثية؛ إذ يعدُّ هذا التتابع الحركي إلى جانب تتابعات حركية أخرى من مثل: (iw – iy –uy) ثقيلا نطقا في اللغة العربية. وهذا الثقل ناشئ عن اجتماع المثلين(uw)(شاهين،1980). و تتابع المثلين مكروه في العربية (الشايب،2004م)، لذا قال سيبويه: "لا تثبت واو ساكنة و قبلها ضمة" (سيبويه،1982م).

إن ما جرى في أبنية الكلمات المسموعة ذات الجذر الثلاثي المعتل المثال (الواوي) قبل أن تصل إلى صورتها التي عليها: (وارس، ووارق) هو التخلص من المزدوج الحركي الهابط الذي تشكل في هاتين الكلمتين عبر مراحل اشتقاقهما. وذلك على نحو من الآتي:

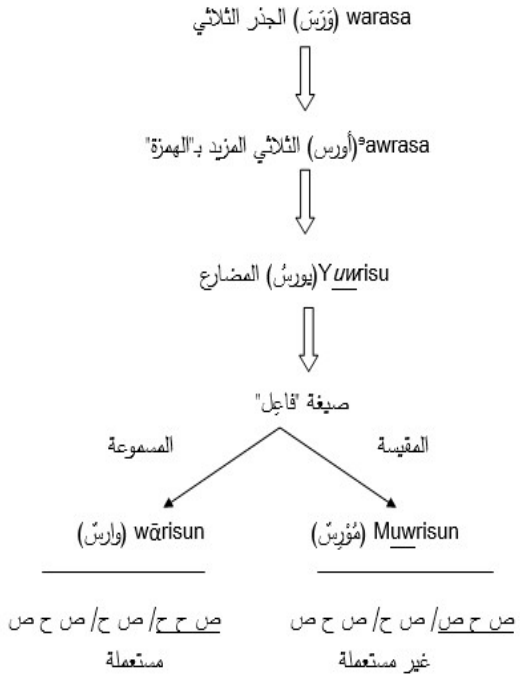

يُلحظ من التفريع السابق أن الفعل المضارع الذي اشتقت منه الصيغة المقيسة قد تشكل فيه مزدوج حركي هابط [uw]، مستثقل في العربية؛ لما يحمله من خصائص صوتية تجعله ثقيلا نطقا. ثم أُبدلت "الميم" المضمومة بالياء وكُسر ما قبل الآخر، فأصبح لدينا صيغة "فاعِل" المقيسة (مُفْعِل). وبهذا التطور تشكل لدينا مزدوج حركي هابط [uw] آخر.

فكان وجود هذا المزدوج الهابط السبب وراء العدول عن صيغة (مُفْعِل) غير الثلاثية إلى صيغة (فاعِل) الثلاثية، إذ إن الهبوط "يمثل قيمة صوتية متعلقة بحركة اللسان، ودرجة الوضوح السمعي"(استيتية،2003م) ؛ الأمر الذي يجعل هذا المزدوج ثقيلا نطقا، وهو ما يُلْحظ في الكلمتين السابقتين: أورس من "ورس"، وأورق من "ورق". و لعلّ العدول الذي طرأ على صيغة "فاعِل" كان سببه –كما يبدو– ميل العرب إلى السهولة و الخفة في النطق، والاقتصاد في المجهود العضلي الناتج عن الانتقال. أو الطبيعة الانتقالية من الحركة إلى نصف الحركة (شواهنة،200م).

إن ما أصاب أبنية الكلمات السابقة هو استثقال للمقطع الأول المتوسط المغلق (ص ح ص)، والمُكَوَّن من بادئة الميم المضمومة وشبه الحركة الواو [muw]، وهذا المُكَوِّن المقطعي يحوي مزدوجا هابطا؛ سببه اجتماع المثلين الحركة و شبه الحركة[uw] – الصائت الانتقالي الضيق مع الصائت الضيق– وما يعتري العملية النّطقية عند اجتماعهما من ثقل محسوس ملموس، كونهما تخرجان من مكان واحد تقريبا، مما استوجب البحث عن حل لهذه المعضلة (الطيبى،2010م).

ومما لجأت إليه اللغة وسيلة للتخلص من هذا المشكل، أنها عمدت إلى تحوير الصيغ الصرفية للكلمات المقيسة من هذا الباب، فأعادت التوازن والانسجام بين عناصرها عن طريق إسقاط الصامت وأحد طرفي المزدوج الهابط تحت تأثير البنية المقطعية للكلمات المقيسة، مع الأخذ بالحسبان أن الصامت المسقط يحمل دلالة اسم الفاعل من غير الثلاثي، والواقع يُحتّم إيجاد مقطع بديل يحمل ذات الدلالة ويخلو من العلة الصوتية السالفة الذكر، فكان الحل يتمثل في اللجوء إلى صيغة فاعل الثلاثية.

لقد تم تعويض الصامت المسقط باجتلاب حركة قصيرة الفتحة (a)، ووضعها بعد شبه الحركة الواو(w)، ثم مطلت تلك الحركة لتصبح حركة طويلة(ā)، فتشكل لدينا مقطع متوسط مفتوح (ص ح ح) مكون من صامت وحركة طويلة. ومنه تكونت صيغة "فاعِل" المسموعة في هذا الباب.

الكتابة الصوتية الآتية تكشف لنا ذلك التحول:

Muwris ⟹ wrisu ⟹ waris ⟹ wāris

مَوْرِس – ورِسُ – وَرِس – وارِس

Muwriḳ ⟹ wriḳu ⟹ wariḳ ⟹ wāriḳ

مَوْرِق – ورِقُ – وَرِق – وارِق

إن العامل الصوتي، وضرورة تحقيق متطلبات النظام المقطعي للغة العربيَة، يفسران التغييرات الطارئة التي أدّت إلى الاستغناء عن صيغة "مُفْعِل" إلى صيغة "فاعِل" في هذا الباب. وهي تغييرات تتحقق بالتخلص من بواعث التنافر المقطعي المتمثل بتشكل المزدوج الهابط، وذلك عند اشتقاق صيغة "مُفْعِل" من الفعل الثلاثي المعتل المثال المزيد بـ"الهمزة" (أفعل)؛ إذ يُصار بعدها إلى اجتلاب حركة قصيرة مناسبة، ثم مطلها لتشكيل البنية المقطعية المنسجمة صوتيا، وبهذا الإجراء يتم التخلص من المزدوج الحركي الهابط، بتتابع حركة الضمة و شبه الحركة الياء(uy) كما في كلمتي (موفع، ومونع)، أو تتابع حركة الضمة وشبه الحركة الواو(uw) كما في كلمتي (وارق، ووارس).

هذا التشكيل الذي يُلْحظ في تلك الكلمات يعد وسيلة قام بها الناطق العربي؛ لإحداث إيقاع و انسجام صوتيين في البنية اللغوية، تستوجبه صيغ العربية.

3. الصيغة الدالة على "مَفْعُوْل".

عُدَّ شاذًا من هذا الباب كلمات جاءت على صيغة (مَفْعُوْل) مشتقة من بناء الفعل الثلاثي المزيد (أَفْعَلَ). فالقياس يقضي بأن ما كان على وزن (أَفْعَلَ) فصيغة اسم المفعول غير الثلاثية منه (مُفْعَل)، لكنه سمع على صيغة (مَفْعُوْل) المشتقة من الثلاثي المجرد (فُعِلَ). ومن ذلك قولهم: "أَحْبَبْتُه فهو مَحْبُوب"، و"أَجَنَّه الله فهو مَجْنُون"، و" أَحَمَّه فهو مَحْمُوم"، و"أَزْكَمَه الله فهو مَزْكُوم"، ومثله "مَكْزُوز" و"مَقْرُور" فإنه بني على فُعِل؛ لأنهم يقولون في جميع هذه فُعِل بغير ألف، يقولون "حُبّ" و"جُنّ" و"زُكِم" و"حُمَّ" و"قُرَّ" و"كُزّ"،

قال: ولا يقال: "قد حَزَنَه الأمْرُ" ولكن يقال: "أَحْزَنَه" ويقولون: "يَحْزُنه"، فإذا قالوا أفعله الله فكلّه بالألف، ولا يقال: "مُفْعَل" في شيء من هذه" (ابن قتيبة،1988م).

لم يُغفل علماء اللغة باب اسم المفعول وما وقع فيه من مخالفة للقياس المطرد كغيره من أبواب الصرف الأخرى، وذلك في اشتقاقه من غير الثلاثي. فقد حاولوا أن يوجدوا المسوّغات لذلك الخروج على شروطهم التي قعّدوا فيها لموضوعات علم الصرف. لكنّ تلك المسوّغات والإشارات_ التي أرادوا من خلالها معالجة هذه المخالفة للقياس المجمع عليه_ كانت سريعة في الميدان الصرفي الواسع، تحتاج إلى جمع واستقصاء(الرفايعة،2006م).

ولعلّ مخالفة القياس التي وقعت في هذا الباب فيما أحصته الدراسة من مفردات تخضع في تفسيرها إلى المسوغات الآتية:

1. يمكن ردّ هذا الخروج الحاصل إلى ظاهرة الاستغناء، وكأن العرب استغنت عن (فَعَلَ) بـ (أَفْعَلَ). يقول سيبويه: "وإنما جاءت هذه الحروف على جَنَنْتُه، وسَلَلْتُه، وإن لم يستعمل في الكلام، كما أن يَدَعُ على وَدَعْتُ، ويَذَرُ على وَذَرْتُ، وإن لم يستعملا، استُغني عنهما بتركت. ويقول: فإذا قالوا: جُنّ وسُلّ فإنما يقولون: جُعل فيه الجنون والسُّل" (سيبويه،1982م).
2. إن الخروج الحاصل في المفردات السابقة باعتبار الأصل وقع في عدم الزيادة، فكأنه جاء على حذف الزوائد في اسم المفعول، كما قال ابن جنّي: "ونظير مجيء اسم المفعول ههنا على حذف الزيادة نحو: أحببته فهو محبوب" (ابن جنى،2001م). ويقاس على هذا بقية المفردات.
3. إن هذا الخروج هو لمجيء لغة أخرى في فعله، وإن كانت قليلة الاستعمال، فيكون استعمال اسم المفعول من باب تداخل اللغتين. كما يقول الفيومى (772هـ): وَفِى الْكُلِّ لُغَةٌ أُخْرَى مِنْ بَابِ تَعِبَ وَأَقَرَّ اللَّهُ الْعَيْنَ بِالْوَلَدِ وَغَيْرِهِ إقْرَارًا فِى التَّعْدِيَةِ وَأَقَرَّ اللَّهُ الرَّجُلَ إقْرَارًا أَصَابَهُ بِالْقُرِّ فَهُوَ مَقْرُورٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ (الحموي،1999).

ويذهب البحث في تعليل هذا الخروج عن النسق اللغوي الذي أَلِفَهُ العربى بناء على ما قُعّد من قواعد الصرف إلى ما ذهب إليه الرفايعه من أن مسوّغ هذا الشذوذ الحاصل فى أبنية المفردات الآنفة الذكر إنما يُعزى إلى الوظيفة، أو الدلالة التى تؤديها الأفعال التي اشتقت منها تلك المفردات فهي أفعال لا إرادية؛ أي أفعال مما يبتلى به المرء، وعليه يقع. فالأفعال السابقة لم تستعمل إلا مبنية للمفعول، نحو: حُمّ، وزُكِمَ، وجُنَّ...، فمعظم الأفعال التي جاءت ملازمة لـ(فُعِلَ)، والأغلب في ذلك الأدواء... فاعلها معروف غير مجهول، بيد أنه لم يستعمل؛ لأن من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله سبحانه وتعالى؛ فطوى ذكره للعلم به. فهي محمولة على المعنى لا على ظاهر اللفظ؛ لذا وقع التضارب بين الشكل والوظيفة في وصف تلك المفردات (ابن جني،2001م)، (الحموي،1999).

4. الصيغة الدالة على الزمان أو المكان.

يقول ابن جنّي: إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره (ابن جني،2001م). وبناء على هذا المؤدى فقد سمع عن العرب من صيغتي اسمي الزمان والمكان (مفعِل، ومفعَل) ما هو آتٍ:

1. (مَفْعِل)

سُمع عن العرب ألفاظ على صيغة (مَفْعِل) بالكسر، وكان حقها أن تأتي على القياس وفق القاعدة المطردة، وذلك بفتح عين (مفعَل) مما كان مضارعه مفتوح العين أو مضمومها. وهناك مجموعة من الألفاظ أحصاها العلماء تدخل ضمن هذا القسم من الصيغ السماعية، على النحو الآتي: (ابن قتيبة،1988)(ابن يعيش،د.ت)(الأستراباذي،1975)(السيوطى،د.ت):

الجذر	المضارع	المسموع	القياس
سَجَدَ	يسجُد	مسجِد	مسجَد
طَلَعَ	يطلُع	مطلِع	مطلَع
نَسُكَ	ينسُك	منسِك	منسَك
فَرَقَ	يفرُق	مفرِق	مفرَق
شَرَقَ	يشرُق	مشرِق	مشرَق
غَرَبَ	يغرُب	مغرِب	مغرَب
نَبَتَ	ينبُت	منبِت	منبَت
سَقَطَ	يسقُط	مسقِط	مسقَط
نَكَبَ	ينكُب	منكِب	منكَب

الجذر	المضارع	المسموع	القياس
جَزَرَ	يجزُر	مجزر	مجزَر
سَكَنَ	يسكُن	مسكِن	مسكَن
رَفَقَ	يرفُق	مرفِق	مرفَق

بعد تتبع الدراسة للكلمات التي جاءت مسموعة في هذا الباب الصرفي، والاطلاع على التعليلات الموجّهة لهذا الخروج عن القياس المطرد في صياغة مثل تلك المفردات؛ لخّصت الدراسة تلك المسوّغات على نحو من الآتي:

1- إن ما جاء من مفردات بالكسر وقياسها الفتح؛ لعلّه يعزى إلى أنه لم يقصد بتلك المفردات التعبير عن اسمى الزمان والمكان بالمعنى النحوي، بل هي أسماء لأماكن معينة، فهي إطلاقات خاصة، لا تندرج تحت شروط الصيغة في اشتقاقها(شاهين،1980).

2-لعلّ المراوحة بين كسر عين (مفعل) وفتحها، مع العلم أن وجه القياس التصريفى يقدّم الفتح على الكسر فى مثل المفردات التى جاءت مكسورة العين وقياسها الفتح، يمكن ردّه إلى قاعدة (أمن اللبس). وذلك من خلال دلالة تلك المفردات (الخاصة)، ودلالتها (العامة المطلقة). وكأن العرب ذهبت نحو الكسر في هذه المفردات لتحقيق بواعث الدلالة الخاصة، فقولهم: البصرة مسقِط رأسي، وقياسها: البصرة مسقَط رأسى(سيبويه،1982م)، فيه جنوح لإثبات الدلالة الخاصة على الدلالة العامة. إذ لا يعقل أن تكون البصرة كلها موضعًا لمولده. فلما أُريد التخصيص، قيل: (مسقِط) بالكسر، ولو أراد العموم، لقال: (مسقَط) بالفتح(الرفايعة،2006م). و رد المسألة إلى مبدأ أمن اللبس يعود إلى فكرة تظافر القرائن كما يقول تمام حسان فى تحقيق الإفهام من الاستعمالات اللغوية، و عليه فالتحليل في توضيح إثبات الدلالة الخاصة ينطلق من فكرة أن بعض القرائن قد يغنى عن بعض عند أمن اللبس . والعربية تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لايمكن التفريط فيها؛ إذ اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام و الفهم(حسان،1994)، وهذا ما يمكن ملاحظته فى اشتقاق كلمة (مسقِط) .

هذا ما كان من تعليلات ومسوغات استطاعت الدراسة رصدها من أجل كشف النقاب عن الخروج الحاصل في مسموع هذا الباب الصرفي من مفردات على وزن (مَفْعِل). في حين استطاعت الدراسة توجيه هذا العدول الطارئ في مسموع هذا الباب الصرفي من مفردات من خلال وجهة نظر معطيات الصرف الصوتي. وذلك على نحو من الآتي:

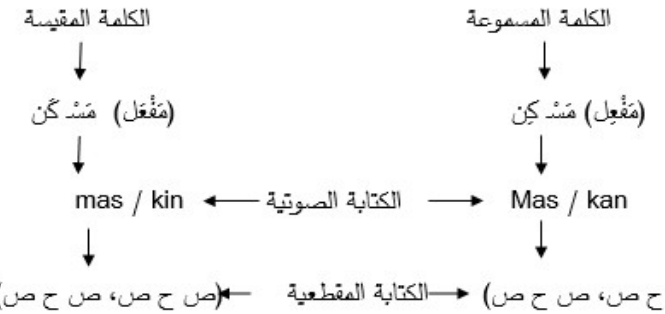

يلحظ فى المفردتين (المسموعة، والمقيسة) أعلاه أنهما قد حوتا حركتين هما (الكسرة، والفتحة)، وذلك فى جميع مقاطعهما. فالكلمة المسموعة حوت فتحة فى مقطعها الأول (mas)، وكسرة فى مقطعها الثانى (kin). بينما حوت الكلمة المقيسة فى كلا مقطعيها فتحة (kan) (Mas). وجاءت المقاطع المكونة لكلتا الكلمتين من نوع طويل مغلق بصامت (ص ح ص).

فالبنية الصوتية للكلمة المقيسة مكونة من مقطعين مغلقين بصامتين كل منهما يحوي حركة من جنس الأخرى هى الفتحة (a)، وهى أخف الحركات، وهذا الأمر كان مدعاة لحدوث خفة في اللسان أثناء نطق الكلمة وما جاء على شاكلتها من مفردات في هذا الباب.

ولكى يحدث توازن وانسجام صوتيّان بين مقطعى المفردة الواحدة تمّ اللجوء إلى استبدال إحدى الحركتين، وبالذات حركة المقطع الثاني الكسرة بالفتحة، لتوافر حركة الكسرة في بنية الصيغة الأخرى التابعة لهذا الباب الصرفي. فأهل البوادي يميلون إلى تحقيق الأصوات الثقيلة فى أدائهم اللغوي بخلاف غيرهم ممن نألف على ألسنتهم عادة اللين والخفة. فالإبدال الصوتى بين الصوائت القصيرة أغلبه يقوم على استحسان الناطقين من قبائل عربية معينة الحركة الثقيلة كالكسرة والضمة في مقابل الحركة الخفيفة كالفتحة والسكون (نهر،2011م).

ومن تقارض الصوائت القصيرة الانتقال من الفتح إلى الكسر وذلك في قوله تعالى: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى} الأحزاب 33. فقد قرأ عاصم ونافع –بفتح القاف–، وقرأ الباقون: {وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ} بكسر القاف(أبوزرعة، 1997م) .

2. (مَفْعَل)

سُمع عن العرب ألفاظ على صيغة (مَفعَل) بالفتح، وكان حقها أن تأتي على القياس وفق القاعدة المطردة؛ وذلك بكسر عين (مَفعِل) مما كان مضارعه معتلًا (أجوف) يائيًا على نحو:

الجذر	المضارع	المسموع	المقيس
عَاشَ	يَعِيْشُ	مَعَاش	مَعِيْش
عَابَ	يَعِيْبُ	مَعَاب	مَعِيْب
غَابَ	يَغِيْبُ	مَغَاب	مَغِيْب
سَارَ	يَسِيْرُ	مَسَار	مَسِيْر
طَارَ	يَطِيْرُ	مَطَار	مَطِيْر

ولعل توجيه هذا الشذوذ الطارئ في مسموع (مفعَل) من مفردات وفق معطيات الصرف الصوتي يكون على نحو من الآتي:

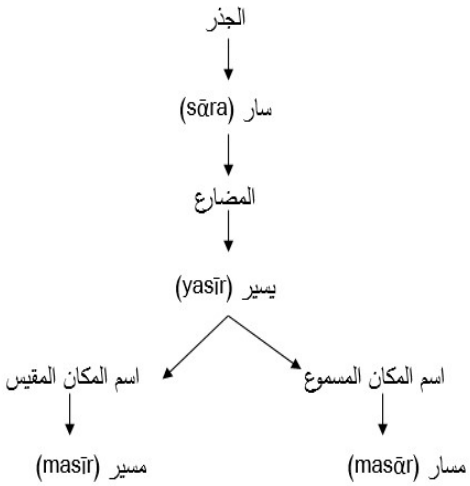

وبعد تأمل ونظر في المفردات السابقة وما تلاها من تفريع لإحدى المفردات؛ تبين للباحث أن الشذوذ الحاصل فيها مردّه إلى الأصل الذي اشتقت منه، فالصيغة المسموعة (مفعَل) الدالة على المكان اشتقت من أصل (الجذر الثلاثي)، في حين نجد أن الصيغة المقيسة (مفعِل) اشتقت من أصل (الفعل المضارع) –خاصة إذا احتكمنا إلى المنهج الوصفي للحكم على تلك المفردات– فالفعل المضارع هو أصل لاشتقاق اسمي الزمان والمكان، قال به أحمد بن علي المسعود في كتابه (مراح الأرواح) وهو من علماء القرن التاسع الهجري(المسعود،مخطوط). وتبعه في ذلك شارح كتابه بدر الدين محمود بن أحمد العيني (855هـ) الذي يقول: لمّا فرغ المصنف من بيان اسم المفعول شرع في بيان اسمي الزمان والمكان، وهو اسم مشتق من –يُفْعَل– بضم الياء وفتح العين، ثم يتابع حديثه قائلًا: "واعلم أن اسم المكان لا يخلو إما أن يبنى من يفعَل –بفتح العين– أو من يفعِل بكسرها، أو من يفعُل بضمها"(العيني،د.ت).

وقد تفرّد بهذا الرأي صاحب كتاب (مراح الأرواح) وشارح كتابه بدر الدين العيني، ولم يعثر الباحث على رأي آخر يعضد هذا الكلام الذي جاء به المسعود. وبناءً على ما تقدم، يمكن أن يعاد ترتيب المفردات في الجدول أعلاه وفقًا للأصل الذي اشتقت منه. والجدول اللاحق يرسم الصورة الكاشفة لتلك المفردات مسبوقة بأصلها:

الجذر الثلاثي	المسموع	الفعل المضارع	المقيس
عَاش	مَعاش	يعِيْش	مَعِيش
عَاب	مَعاب	يعِيْب	مَعِيب
غَاب	مَغاب	يغِيْب	مَغِيب
سَار	مَسار	يسِيْر	مَسِير
طَار	مَطار	يطِيْر	مَطِير

فالتغيرات البنائية التي حدثت في بنية المفردات المسموعة تمثلت في إضافة اللاصقة التصريفية الميم المفتوحة (ma) إلى الجذر الثلاثي وعليه تشكلت صيغة (مفعَل) وما جاء عليها من المفردات. في حين تمّ إضافة اللاصقة التصريفية الميم المفتوحة (ma) إلى الفعل المضارع وعليه تشكلت صيغة (مفعِل) وما جاء عليها من المفردات.

5. الصيغة الدالة على الآلة:

ورد في هذا الباب الصرفي وزنان جاءا مضمومي الميم والعين: (مُفْعُل، ومُفْعُلة)، وقد عُدّا وزنين غير قياسيين وهما نادران.

وقد أحصى من تلك المفردات التي جاءت على هذين الوزنين ما يلي (.....: مُنْخُلٌ، ومُدْهُن، ومُنْصُلٌ، ومُسْعُط، ومُكْحُلة. وهذه المفردات عند سيبويه أسماء لأوعية (سيبويه،1982م). وهي آلات أيضًا، وهذا الكلام يخرجها من كونها أوزانًا قياسية يشتق على شاكلتها اسم الآلة. وقد عدّها ابن السكيت أحرفًا نوادر وكان القياس منها: مِنْخَلٌ، ومِسْعَط، ومِكْحَلة (ابن السكيت،1949م). وقال فيها ابن درستويه: لو كسرت هذه الأشياء على الأصل لجاز (العينى،د.ت).

والمسألة برمّتها لا تعدو أن تكون إطلاقات لهجيّة في نطق ما جاء على هذين الوزنين. إذ لا يستبعد أن بعض العرب كان يضم فيأتي بها على وزن (مُفْعُل، ومُفْعُلة)، وبعضهم يأتي على وزن (مِفْعَل، ومِفْعَلة)، ثم ساد القياس بالأخيرتين (عمايرة،2006). ومنهم من عزا هذا الشذوذ إلى ما يسمّى بالركام اللغوي أو البقايا اللغوية من نظام لغوي قديم تبدّى فى صورة الشواذ فى نظر واضعى قواعد الصرف العربي (عبدالتواب، د.ت).

الخاتمة:

إن ظاهرة الشذوذ المخالفة للقياس في أبنية المشتقات الميمية هي ظاهرة لها حضور حقيقي في كتب الأوائل ومصنفاتهم، لذا جهد البحث بكل موضوعية إلى تسليط الضوء عليها وتقديم تفسيرات علمية لها بما يتوافق و الفكر اللغوي العربى فى قوانينه وضوابطه، إذ إن مسوّغ الشذوذ الحاصل في أبنية المشتقات الميمية إنما يعزى إلى أسباب مختلفة نذكر منها :

- إن الحضور الحقيق للشذوذ فى المشتقات الميمية يعود للوظيفة أو الدلالة التى تؤديها الأفعال التى اشتقت منها تلك المفردات.
- إن الشذوذ الحاصل في الميميات مردّه إلى الأصل الذي اشتقت منه تلك الميميات بين الصيغة المسموعة والصيغة المقيسة.
- ويبدو أن متطلبات الانسجام في النظام المقطعي للعربيّة، هي ما تفسر التغييرات الطارئة التي أدّت إلى الاستغناء عن القياس في بعض المشتقات الميمية .
- يمكن اعتبار مبدأ أمن اللبس و جواز استخدام القياس أشاذ سببا في وجود ظاهرة استخدام الصيغ المخالفة في الكتب العربية أو غيرها من الأسباب الأخرى.

ملحق:

الكلمات ذات الجذر الثلاثي الصحيح:				
	الجذر الثلاثي الصحيح	وزن أفعل	المسموع المستعمل	المقيس غير المستعمل
1.	بطل	أبطل	باطِل[1]	مُبْطِل
2.	بقل	أبقل	باقِل[2]	مُبقِل
3.	تمر	أتمر	تامِر[3]	مُتْمِر
4.	حنط	أحنط	حانِط[4]	مُحْنِط
5.	عشب	أعشب	عاشِب[5]	مُعْشِب
6.	قرب	أقرب	قارب[6]	مُقْرِب
7.	لبن	ألبن	لابِن[7]	مُلْبِن
8.	محل	أمحل	ماحِل[8]	مُمْحِل
9.	ملح	أملح	مالِح[9]	مُمْلِح
10.	نصب	أنصب	ناصب[10]	مُنْصِب

والكلمات ذات الجذر الثلاثي المعتل:				
	الجذر الثلاثي المعتل	وزن أفعل	المسموع المستعمل	المقيس غير المستعمل
1.	ورس (مثال)	أورس	وارس[11]	مُوْرِس
2.	ورق (مثال)	أورق	وارق[12]	مُوْرِق
3.	يفع (مثال)	أيفع	يافِع[13]	مُوْفِع
4.	ينع (مثال)	أينع	يانع[14]	مُوْنِع
5.	غضي (ناقص)	أغضى	الغاضي/غاض[15]	المغضي/مُغْضِ

(1) ينظر في: البحر المحيط، ج9/ص311. وروح المعاني، ج2/ص379.

(2) ينظر في: العباب الزاخر، باب (وطس). وتاج العروس باب (يفع). ولسان العرب، باب (يفع) . وأدب الكتاب، ص409.

(3) ينظر في: العباب الزاخر، باب (وطس). والمصباح المنير، ج11/ص13. وتاج العروس باب (يفع).

(4) ينظر في: تاج العروس باب (يفع).

(5) ينظر في: العباب الزاخر، باب (وطس). والمصباح المنير، ج11/ص13. وتاج العروس باب (يفع). وأدب الكتاب، ص409.

(6) ينظر في: تاج العروس باب (يفع). والمصباح المنير، ج11/ص13.

(7) ينظر في: المصباح المنير، ج2/ص13.

(8) ينظر في: المصباح المنير، ج11/ص13. وأدب الكتاب، ص409.

(9) ينظر في: المصباح المنير، ج11/ص13.

(10) ينظر في: تاج العروس، مادة (نصب).

(11) ينظر في: تاج العروس باب (يفع). والبحر المحيط، ج9/ص311. وروح المعاني، ج2/ص379.

(12) ينظر في: تاج العروس باب (يفع).

(13) ينظر في: تهذيب اللغة ج3/ص143. والمصباح المنير، ج11/ص13. وأدب الكتاب، ص409.

(14) ينظر في: تهذيب اللغة ج3/ص140.

(15) ينظر في: والمصباح المنير، ج11/ص13.

المصادر والمراجع

ابن جني، ع (2006) : **الخصائص**، تحقيق : محمد علي النجار، عالم الكتاب للطباعة و النشر . (ج1/ 267، ج1/97، ج2/ص22، ج2/ص22، ج1/ص117).

–ابن جني، ع (1999) : **المنصف**، شرحح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق : محمد عبدالقادر أحمد عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، (ص175) .

ابن خالويه، ح (1979) **ليس في كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار ط2، مكة المكرمة، ص78.

ابن السراج، م (1999) **الأصول في النحو**، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ط4، بيروت : الرسالة. ج1/57.

ابن السكيت، ي (1949) **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون ط4، القاهرة : دار المعارف،(ص220. ص243).

ابن قتيبة، ع(1988) **أدب الكتاب**، تحقيق : علي فاعور، بيروت : دار الكتب العلمية، (ص409، ص409، ص409، ص409، ص409، ص409، ص130، ص533)

ابن مسعود، أ (2009) **مراح الأرواح في الصرف**، تحقيق أحمد عناية و علي مصطفى ط1، بيروت : دار أحياء التراث العربي (ص49) .

ابن منظور، م(1999) **لسان العرب**، دار أحياء التراث :بيروت .(مادة : شذّ)

ابن هرمة، إ (د .ت) **شعر إبراهيم بن هرمة القرشي**، دمشق : مجمع اللغة العربي بدمشق، ص173.

ابن هشام،ع (1997) **أوضح المسالك إلى ألفية لبن مالك**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت : دار الكتب العلمية . ج3/ص215.

ابن يعيش، م (د. ت) **شرح المفصل**، عالم الكتب ج6/ص107.

الأزهري، م (1967) **تهذيب اللغة**، تحقيق : عبد السلام هارون ط2، الدار المصرية للتأليف والنشر، (ج3/ص143، ج3/ص140، ج4/ص8، مادة (شذّ).

الأستراباذي، ر (1982) **شرح الشافية**، تحقيق : مجموعة من العلماء، بيروت : دار الكتب العلمية، ج1 / ص181. ج1/ص186.

الألوسي، ش(د . ت) **روح المعاني**، تحقيق:علي عبد الباري عطية، بيروت : دارالكتب العلميةج2/ص379.

أبو حيان، م (1420ه) **البحر المحيط**، تحقيق : صدقي محمد جميل، بيروت : دار الفكر، ج9/ص311.

أبو زرعة، ع(1997) **حجة القراءات**، تحقيق : سعيد الأفغاني ط5، مؤسسة الرسالة، ص199.

استيتية، س (2003) **الأصوات اللغوية –رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية**،ط1 عمّان : دار وائل للنشر والتوزيع، فصل: الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، ص 152–153.

باي، م (1987) **أسس علم اللغة**، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر ط3، القاهرة : عالم الكتب، (ص106) هذا المصطلح منحوت من مصطلحين هما: علم الفنولوجيا [أي علم الأصوات التشكيلي]، وعلم المورفولوجيا [أي علم الصرف].

بحرق، ج (1993) **فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال**، تحقيق: مصطفى النحاس، جامعة الكويت، ص214.

الجوهري، إ (1990) **الصحاح**، تحقيق : أحمد عبد الغفور، بيروت، دار العلم للملايين، ط4، ص2449.

حسان، ت (2000) **الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، القاهرة : عالم الكتب،ص163.

–(1994) **اللغة العربية معناها و مبناها**، الدار البيضاء : دار الثقافة، ص233.

الرفايعة، ح (2006) **ظاهرة الشّذوذ في الصرف العربي ط1**، عمان : دار جرير، ص197 .

هناك من تناول هذه المسألة – أي نفي صفة الشذوذ عن المشتقات – بالبحث والاستقصاء في بحث بعنوان "تحرير المشتقات من مزاعم الشّذوذ" لمحمد بهجة الأثري، عمد فيه صاحبه إلى تقديم تفسيرات وتعليلات لظاهرة الشّذوذ؛ إلا أن نفي صفة الشّذوذ لا سبيل إلى القول بها حسب ما يرى حسين الرفايعة في كتابه "ظاهرة الشّذوذ في الصرف العربي"؛ لأننا نتعامل مع صورة الفعل الذي أُخذ منه المشتق. و(ص32) و(ص 220) و(ص 209).

الزبيدي، م (د . ت) **تاج العروس**، دار الهداية ، (باب (يفع) (يفع) (نصب) (يفع) .

الزمخشري،ج (1998) **أساس البلاغة**، تحقيق : محمد باسل، تحقيق : محمد باسل، بيروت، دار الكتب العلمية، مادة (غَنيَ) ص715.

سيبويه،ع(1982) **الكتاب**، تحقيق :عبد السلام هارون، القاهرة : الخانجي،(ج4/ص8، ج1/ص24–25، ج4/ص195، ج4/ص67، ج4/ص90المثال المستشهد به من كتاب سيبويه،ج4/ص 9–91، ج4/ص 9–91، ج4/ص67.

السيوطي، ج (1998) **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤادعلي مصور، بيروت : دار الكتب العلمية، جاء في كتاب "المزهر فى علوم اللغة" حول إقرار مبدأ المخالفة السابق قول السيوطى: ومنها أسماء بالزيادة تشبه المصادر فى وزنها وتخالفها فى بعض حركاتها للفصل بين الاسم والمصدر. ج2/ص96. وقد صدر قرار عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة يقضي بجواز مجيء المصدر والاسم من الفعل الثلاثى الأجوف اليائى على (مَفْعَل) . و (ج2/ص86) . و (ج2/ص76)

(د . ت) **الأشباه و النظائر في النحو**، تحقيق : عبد العال سالم مكرم، الرسالة، ج1/ ص 122–123

( ) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق : عبد الحميد الهنداوي، مصر : المكتبة التوفيقية ج2 / ص186.
شاهين، ع (1980) **المنهج الصوتي للبنية العربية**، بيروت : مؤسسة الرسالة. (ص31-32) (ص120).
الشايب، ف (2004) **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ط1**، اربد – الاردن : عالم الكتب الحديث. ص409-410.
شواهنة(2007)**القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين** ط1،عمّان:مؤسسة الورّاق، عمّان، ص62.
الصغاني، ح (1987) **العباب الزاخر**، تحقيق : محمد آل ياسين ط1، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة، باب (وطس) (وطس) .
الضبي،م(1926) **المفضليات**، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون ط6، القاهرة : دار المعارف، ص79.
الطيبي، أ (2010) **الاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللساني** ط1، اربد- الاردن : عالم الكتب الحديث، ص77.
عبد التواب، ر (1997) **التطور اللغوي** ط3، القاهرة : مكتبة الخانجي، ص12.
عمايرة، ح (1997) **اسم الآلة دراسة صرفية معجمية**، الجامعة الأردنية، ص41.
العيني، ب (1975- 1976) **ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح في الصرف**، تحقيق: عبد الستار جواد. العراق: مجلة المورد. (ص171-172)، (ص136) (ص 36) .
الفارسي، ح،(1981) **التكملة**، تحقيق كاظم المرجان، مطبوعات الجمهوريةالعراقية، ص241.
الفيومي، أ (د . ت) **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تصحيح**، بيروت : المكتبة العلمية (من كتب المكتبة الشاملة الموافقة للمطبوع بالصفحة و الجزء)،(ج2/ص565، ج2/ص578، ج2/ص496).
الفراهيدي، خ (2003)، **كتاب العين**، عبدالحميد هنداوي، بيروت، الكتب العلمية، مادة (شذّ).
المبرد، م (د .ت)، **المقتضب**، عبد الخالق عضيمة، بيروت : عالم الكتب، ص201.
نهر ، ه (2011)**علم الأصوات النطقي دراسات وصفية تطبيقية**،ط1 إربد : عالم الكتب الحديث، ص205.

الأبحاث و الرسائل الجامعية :

الأثري، م (1394ه) **تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ**، مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد التاسع والأربعون، العدد الرابع، ص719.
الطويل، س (1402ه) **ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية**، مجلة بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السنة الثانية، العدد الثاني، ص262.
جميل، ا (د . ت) **التتابعات الصوتية الهابطة وسلوكها في أبنية العربية دراسة نطقية فيزيائية**، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الثاني والسبعون، ص94، وص101.

REFERENCE

Ibn Jani, p (2006) Alkhasayis, the realization: Mohammed Ali Najjar, the world of the book for printing and publishing
Ibn Khalawiya, H (1979) Iys fi kalam alearab, the investigation: Ahmed Abdul Ghaffar Attar , (2nd.ed),Mecca.
Ibn al-Skeet, J (1949) 'iislah almantiq, Investigation: Ahmed Shaker and Abdelsalam Haroun (4nd.ed), Cairo: Dar Al Maaref.
Ibn Qutaiba, p (1988) Adab alkitab, the investigation: Ali Faour, Beirut: : Dar of scientific books.
Ibn Mas'ud, A. (2009) Marah al'arwah fi alsirf, Achievement by Ahmad Enaya and Ali Mustafa, Beirut: Dar Al-Turath Al-Arabi.
Ibn Herma, a (No.dt) Shaear 'iibrahim bin hrmat alqarshi, Damascus: the Arabic language complex in Damascus.
Ibn Hisham, p (1997) Awdah almasalak 'iilaa 'alfiat abn malik, investigation: Emile Badi Yacoub, Beirut: : Dar of scientific books.
Ibn Yaish, m (No.dt) Sharah almufasil, the world of books.
Al-Azhari, M. (1967) tahdhib allugha, Achieved by: Abdelsalam Haroun (2nd.ed) floor, : Dar Egyptian Publishing .
Astrabadi, R. (1982) Sharah alshshafiat, investigation: a group of scientists, Beirut: : Dar of scientific books.
Al-Alousi, St. (No.dt) ruh almaeani, investigation: Ali Abdel Bari Attia, Beirut: Scientific Books House.
Abu Hayyan, m (1420 e) albahr almuhitu, the investigation: Sidqi Mohammed Jamil, Beirut: Dar alfikr.
Abu Zarah, p (1997) hujat alqara'ati, the investigation: Said Afghani , (5nd.ed), the message Foundation.
Staitieh, S. (2003) al'aswat allughawiat- An Organic, Logical and Physical Vision, Amman:Dar Wael Publishing and Distribution, Chapter: Movements Between Theoretical Standards and Speech Characteristics
Bay, M. (1987) 'usus eilm allighati, translation and commentary: Ahmed Mokhtar Omar (3nd.ed), Cairo: World of books,
Burn, c (1993) fath al'aqfal wahala al'iishkal bisharh lamiat al'afeali, investigation: Mustafa copper, Kuwait University.
Al-Rafay'ah, H. (2006)Zahiratan alshshdhwdh fi alsirf alearabii, Amman: Dar Jarir.

AL Zubaidi, m (No.dt) taj aleurus, Dar alhidaya.

Sibawayh, p (1982) The book, realization: Abdelsalam Haroun, Cairo: Khanji

Al Syouti, c-

(1998) Al-Muzhar in Language Sciences and Types, Achieved by: Fouad Ali Photographer, Beirut:Dar Scientific Books.

(No.dt) al'ashbah w alnazayir fi alnahw, investigation: Abdel - Al Salem Salem Makram, the message.

(No.dt) hamae alhawamie fi sharah jame aljawamie, Achieved by: Abdul Hamid Hindawi, Egypt: Library.

Shaheen, AS (1980) Almunahaj alsawtiu lilbaniat alearabiati, Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Shayeb, F. (2004) athara alqawanin alsawtiat fi bina' alkalimat, Irbid - Jordan: Modern Book World.

Shawahneh, S. (2007) alqawaeid alsirf sawtiatan bayn alqudama' walmuhadithin, Amman: Al-Warraq Foundation, Amman.

Al-Saghani, H. (1987) Aleubab alzzakhiru, Achievement: Mohammed Al-Yassin, Baghdad: Dar of Public Cultural Affairs.

Al-Dabi, M. (1926) Almfdlyat, Achievement: Ahmed Shaker and Abdelsalam Haroun, (6nd.ed)Cairo: Dar Al Maaref, Cairo.

Al-Tibi, A. (2010) alaiqtisad almurfunulujiu fi altawasul allisanii, Irbid, Jordan:Alam Modern Book

Abdel Tawab, R. (1997) altatawur allaghawi, (6nd.ed), Cairo: Khanji Library.

Amayreh, H. (1997) Asima alalat dirasatan sarfiatan maejamit, University of Jordan

Al-Aini, b (1975-1976) mlah al'alwah fi sharah marah al'arwah fi alsirfi, the investigation: Abdul Sattar Jawad. Iraq: Al Mawred Magazine.

Fayoumi, a (No.dt) almisbah almunir fi ghurayb alsharah alkabiri, a correction, Beirut: Scientific Library.

Cooled, m (No.dt), Almuqtadab, Abdul Khaliq Adima, Beirut: the world of books.

Nahr, H (2011) Speech phonology applied descriptive studies, Irbid: the world of modern books.

Research and Theses:

Al'athri, m (1394 e) tahrir almushtaqqat min mazaeim alshuthoth, Majmaa Arabic Language in Damascus, Volume Forty-ninth, the fourth issue, p. 719.

Al-Taweel, S. (1402 H) zahirat alaistighna' fi aldirasat allughawiat, Journal of the Faculty of Arabic Language Research, Umm Al-Qura University, Mecca, second year, the second issue, p 262.

Jamil, a (No.dt), altatabueat alsawtiat alhabitat wasulukuha fi 'abniat alearabiat dirasatan natqiat fiziayiyat, the compound of the Arabic language of Jordan, the seventy-second, p. 94, p. 101.

The phenomenon of irregular anomalies in AImemeeh formulas A morphological study

Mohammad Hussein Ahmad Faqeeh[1], Majdi Hussein Ahmad shhadat [2]

ABSTRACT

This study deals with a series of financial formulas that have not met the steady measurement in their derivation. As linguists counted those formulas in the door of anomaly according to the famous use in the language of the Arabs. The study is of great scientific importance because it reveals the real reasons for guiding the linguistic thought of the Arabs in understanding the irregular formulas under the concept of anomaly. The study has collected different examples of this phenomenon and I have explained and analyzed it from two perspectives: the first is the old morphological perspective, and the second is the modern morphological perspective. The study concluded by pointing out the most important linguistic and logical rationales in explaining the emergence of these examples of the gradual measurement of scientific explanation and interpretation.

Keywords: Alsiygh almimiat / alshuthuth / alqias alsarfiy.

1 Al Ain University - College of Education ,Humanities and Social Sciences- Director, Arabic Language and Islamic Studies Teaching Department; 2 Balqa Applied University, Irbid University College, Department of Arabic Language, Jordan

Received on 8/1/2018 and Accepted for Publication on 19/10/2019.